### بنمو 9,1٪.. و85 مليون دينار الأرباح التشغيلية

# 16,6 مليون دينار أرباح «التجاري» خلال 9 أشهر

أعلن البنك التجاري الكويتي في بيان صحافي أمس عن نتائجه المالية للفترة الفصلية المنتهية في 30 سبتمبر 2019، حيث سجل البنك أرباحا صافية بلغت 16,6 مليون دينار عن الفترة المذكورة بزيادة 9,1٪ مقارنة بنفس الفترة من 2018، في حين بلغت الأرباح التشغيلية 85 مليون دينار مقارنة بأرباح تشغيلية 81,5 مليون دينار عن نفس الفترة من العام السابق وبزيادة 4,3٪، كما شهد البنك نموا قويا في كل قطاعات أنشطة أعماله الأساسية وكذلك على مستوى الإيرادات المحققة، إذ ارتفع اجمالي الموجودات بنسبة 5,6٪ لتسجل 4,7 مليارات دينار، فيما ارتفعت إيرادات التشغيل 7,1٪ وارتفع صافي إيرادات الفوائد 5٪، كما ارتفعت إيرادات الرسوم والعمولات 6,6٪ وكذلك شهدت إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية زيادة 12,6٪.

الشيخ أحمد دعيج الصباح

**أحمد الصباح: البنك يواصل جهوده في التركيز على الجودة النوعية للأصول وخدماته المصرفية الرقمية**

**4,7 مليارات دينار إجمالي الموجودات بارتفاع 5,6٪**

**18,2٪ معدل كفاية رأس المال.. و184,3 مليون دينار إجمالي المخصصات**

#### جودة الأصول

وتعقيبا على النتائج المالية التي حققها البنك، قال رئيس مجلس الإدارة الشيخ أحمد دعيج الصباح إن البنك يواصل جهوده الرامية إلى التركيز على الجودة النوعية لأصوله وكذلك على الخدمات المصرفية الرقمية والكفاءة التشغيلية وتقديم أفضل الخدمات للعملاء.

وكشف الشيخ أحمد الصباح أن الأرباح التشغيلية بلغت 85 مليون دينار للفترة الفصلية المنتهية في 30 سبتمبر 2019، حيث قام البنك، إعمالا لمبدأ الحيطة والحذر، بتخصيص جزء من هذه الأرباح التشغيلية لتعزيز قاعدة المخصصات المتوفرة لديه، مبينا أن إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى البنك مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية قد بلغ 184,3 مليون دينار كما في 30 سبتمبر2019.

#### سياسة منشددة

وأوضح الشيخ أحمد الصباح أن البنك مستمر في سياسته المتشددة تجاه المحافظة على الجودة النوعية لأصوله خلال 2019 والسنوات اللاحقة من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في تقلب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة.

وأضاف الشيخ أحمد الصباح أن معدل كفاية رأس المال قد بلغ نسبة 18,2٪ كما في 30 سبتمبر 2019، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11,2٪ ونسبة صافي التمويل المستقر 110,2٪ ونسبة تغطية السيولة 138,7٪، مؤكدا أن هذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية المتمثلة ببنك الكويت المركزي.

وأضاف الشيخ أحمد الصباح أن التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك يرجع إلى سياسته المتحفظة التي تهدف إلى تنظيف محفظة القروض عن طريق شطب القروض غير المنتظمة مع اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة لحماية مصالح البنك، مؤكدا في هذا الصدد أن القروض غير المنتظمة التي بقيت عند نسبة «صفر» تعكس وبشكل واضح إستراتيجية البنك في هذا الاتجاه.

#### الخدمات الرقمية

من جانب آخر، أكد الشيخ أحمد الصباح أن البنك يواصل جهوده الحثيثة وبشكل متواصل نحو تطوير وادخال النظم والخدمات المصرفية الرقمية لتطوير خدمات البنك المقدمة من القطاعات المساندة وكذلك قطاعات الأعمال بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء وتطوير مفهوم الخدمات الرقمية الحديثة بما يمكنهم من إجراء العديد من المعاملات بلمسة واحدة من خلال النظم الآلية المتطورة، فضلا عن مواصلة البنك الاستثمار في النظم التكنولوجية الحديثة ورأسماله البشري من أجل مواجهة والتغلب على التحديات التي تواجه الصناعة المصرفية.

وأشار في هذا السياق إلى المبادرات الجديدة التي اتخذها البنك خلال الربع الثاني من 2019 والسمات والخصائص الجديدة التي تم استحداثها وإضافتها إلى الخدمات والنظم الإلكترونية والرقمية لدى البنك ومنها تعديل الحدود الائتمانية من خلال تطبيق التجاري على الهواتف والألواح الذكية CBK Mobile وكذلك خدمة توثيق الشيكات، توفير الامكانية للعملاء لإعادة تفعيل هوية المستخدم واسترجاع الرقم التعريفي الشخصي لبطاقات السحب الآلي، إظهار الأوامر والتعليمات الثابتة، تعزيز خدمة إدخال الشيكات مع إمكانية إجراء المسح الضوئي عبر خدمة «التجاري أونلاين»، إمكانية إجراء تحويلات الرواتب كمجموعات متعددة وإدخال وتحويل الشيكات، علما بأن كافة هذه المعاملات يتم تنفيذها بلمسة زر واحدة.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار جهوده المستمرة تجاه توطين الوظائف، قام البنك بزيادة العمالة الكويتية لتصل نسبتها إلى 75,5٪ من إجمالي القوى العاملة لدى البنك في سبتمبر 2019.

واختتم الشيخ أحمد الصباح حديثه متوجها بالشكر والتقدير إلى مساهمي البنك التجاري الكويتي وعملائه والعاملين فيه لدعمهم المستمر وكذلك السلطات الرقابية، مؤكدا أن إدارة البنك مستمرة في تطبيق كافة السياسات اللازمة للمحافظة على مصالح كافة الأطراف المتعاملة مع البنك التجاري الكويتي.

---

### نتيجة تغير نمط استهلاك «الكهرباء» من زيت الوقود إلى 75 ألف برميل بدلاً من 225ألفاً

# 2,1 مليار دولار إيرادات تفقدها مصفاة «الزور»

أحمد مغربي

لا تزال أزمة تخفيض وزارة الكهرباء والماء احتياجاتها من منتج زيت الوقود منخفض الكبريت 1٪ من قبل مصفاة الزور تتوالى فصولها يوما تلو الآخر لاسيما وجود كميات فائضة من الانتاج بمتوسط 89,6 ألف برميل يوميا خلال الفترة من مايو 2020 وهو التاريخ المتوقع لتشغيل مصفاة الزور حتى نهاية 2024/ 2025 تقدر متوسط إيراداتها المخططة سنويا بنحو 2,16 مليار دولار تمثل القيمة البيعية لمنتج زيت الوقود منخفض الكبريت لوزارة الكهرباء والماء.

وبدأت تطفو على السطح تلك الأزمة لمصفاة الزور قبل نحو عام تقريبا عندما قامت وزارة الكهرباء والماء بتخفيض احتياجاتها من منتج زيت الوقود المنخفض الكبريت من 225 ألف برميل يوميا إلى 75 ألف برميل يوميا فقط، وذلك نتيجة عدم وجود اتفاقية بين مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة ووزارة الكهرباء والماء تحدد من خلالها الكمية والسعر وآلية التحاسب بشأن تزويد الوزارة بمنتجي زيت الوقود منخفض الكبريت والغاز الطبيعي المسال.

والأمر الذي عمق من المشكلة هو عدم قيام مؤسسة البترول والشركة المسؤولة عن مصفاة الزور سواء البترول الوطنية الكويتية او شركة الصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك» بعد اسناد المشروع اليها للتنفيذ لإجراء أي تعديلات على تصميمات مصفاة الزور والوحدات الإنتاجية بها وذلك لتعديل كميات المنتجات المخطط لإنتاجها والتي تضمن 225 ألف برميل يوميا من منتج زيت الوقود بنسبة قدرها 36,5٪ من كمية النفط الخام المخطط تكريره والبالغ 615 ألف برميل يوميا.

إلا أن «البترول» برر هذا الأمر وفقا لديوان المحاسبة بأن التصميمات الحالية لمصفاة الزور لا يمكن اجراء أي تعديلات عليها سواء من حيث الوحدات او كميات المنتجات المخطط لإنتاجها، ووضعت خطة لتسويق المنتجات الفائضة سواء للتصدير أو التسويق كوقود للسفن لحسن تشغيل مجمع البتروكيماويات المتكامل.

وسوف تتحمل الشركة خسائر سنوية بنحو 211,3 مليون دولار تتمثل في الفرق بين سعر بيع التصدير لمنتج زيت الوقود منخفض وسعر النفط الخام تستمر لمدة 5 سنوات من مايو 2020 التاريخ المتوقع لتشغيل مصفاة الزور بكامل مراحلها الى سبتمبر 2025 تاريخ التشغيل المخطط لمجمع البتروكيماويات المتكامل وفقا للأسعار المدرجة بالموازنة التشغيلية 2020/2019.

كما ان الخسائر المقدر استمرار الشركة تحملها بعد تشغيل مجمع البتروكيماويات المتكامل وتعديل تصميماته مع مصفاة الزور تقدر سنويا بنحو 122 مليون دولار لكمية 52 ألف برميل يوميا تتمثل في الفرق بين سعر بيع التصدير لمنتج زيت الوقود منخفض الكبريت وسعر النفط الخام.

بالاضافة الى أن اقتراحات الشركة لتصدير الكميات الفائضة عن احتياجات وزارة الكهرباء وتسويقها كوقود سفن تواجهها معوقات هي كالتالي:

1 ـ محدودية مرافق التصدير المتاحة بالشركة حيث لا يمكن استخدامها في تصدير كامل الكمية الفائضة.

2 ـ زيت الوقود المنتج من مصفاة الزور منخفض الكبريت 1٪ في حين ان المنظمة البحرية الدولية تشترط أن تكون نسبة الكبريت 0,5٪ ما يؤدي الى عدم إمكانية تسويقه كوقود سفن بداية من عام 2020.

3 ـ وجود منافسة من شركة البترول الوطنية الكويتية بشأن تسويق منتج زيت الوقود منخفض الكبريت كوقود للسفن المخطط انتاجه من قبل مشروع الوقود البيئي.

4 ـ تحمل الشركة لتكاليف دون الاستفادة منها وتكاليف اضافية نتيجة تعديل تصميمات مشروع ومجمع البتروكيماويات المتكامل.

5 ـ عدم استفادة شركة كيبيك من مبلغ 6,9 ملايين دولار قيمة المنصرف على عقد أعمال توريد وترخيص التشغيل وأعمال التصميم الهندسي وأعمال الخدمات الاستشارية لوحدة تجفيف البروبان وذلك لإلغاء الوحدة بتاريخ 1 يوليو 2018.

6 ـ تحمل الشركة تكاليف اضافية بمبلغ 15 مليون دولار عن قيمة العقد بشأن اعمال توريد ترخيص التشغيل واعمال التصميم الهندسي واعمال خدمات الاستشاري لوحدة معالجة الضغط المنخفض وتحويل الأوليفينات الذي تم توقيعه في 15 مارس 2019 لإضافة الوحدة إلى مجمع البتروكيماويات.

7 ـ زيادة تكاليف بعض عقود تراخيص الوحدات وعقد استشاري المشروع بما قيمته 46,4 مليون دولار وذلك بإصدار أوامر تغييرية على تلك العقود بالزيادة بلغ بعضها ما نسبته 39٪ من قيمة العقد نتيجة لتغيير التصميمات الخاصة بالمشروع.

---

### بعد سنوات من التخطيط والانتظار

## انطلاق مشروعي الوقود البيئي ومصفاة الزور في وقت وشيك

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» ان قطاع النفط والغاز في الكويت يستعد لعبور عام 2020 باعتباره عام التغيير، حيث من المقرر أن يتم تشغيل العديد من المشاريع الضخمة بعد سنوات من التخطيط واعمال الإنشاء ومنها مشروع الوقود البيئي البالغة تكلفته 12 مليار دولار المتوقع انجازه في أبريل 2020، كما ان من المقرر التشغيل الجزئي لمصفاة الزور الجديدة بكلفة 16 مليار دولار في يونيو من العام المقبل.

واضافت المجلة ان هذين المرفقين البالغة قيمتهما الإجمالية 28 مليار دولار هما أكبر مشروعين يجري تنفيذهما كجزء من إستراتيجية تكرير النفط لعام 2030 ويتميزان بالطموح الكبير لقدرتهما على إعادة تشكيل الاقتصاد الكويتي، ولكن بعد أن اجتاز المشروعات بالفعل رحلة طويلة وشاقة من البداية إلى التنفيذ، فقد حذرت المجلة من احتمال ان تواجهها تأخيرات كبيرة في مراحلهما النهائية.

وقالت المجلة انه تم الإعلان عن مشروع الوقود البيئي لأول مرة في 2007، وكانت شركة البترول الوطنية الكويتية ارست في فبراير 2008 عقودا تقنية لهذا المشروع على العديد من الشركات العالمية، بما فيها شركة الخدمات الهندسية والفنية الأميركية شيفرون، وتم تقديم طلبات لشراء 37 مفاعلا وسفينة، لكن المشروع توقف في عام 2009، وعلى اثر ذلك استعرض المجلس الأعلى للبترول المشروع في عام 2010 وتمت الموافقة عليه في نهاية الامر في يونيو 2011، وفي النهاية تم منح الحزم الثلاث الرئيسية للمقاولين في عام 2014.

#### مصفاة الزور

تهدف المشتقات التي ستنتجها مصفاة الزور الجديدة لتلبية معايير بيئية أعلى في محاولة لزيادة الصادرات إلى الأسواق الخارجية، وستكون واحدة من أكبر المصافي في العالم عند تشغيلها بالكامل بطاقة تبلغ 615 الف برميل يوميا من الخام الكويتي الخفيف لاغراض التصدير، أو 535 الف برميل يوميا من الخام الثقيل المختلط، وستنتج وقودا بمواصفات اوروبية Euro ـ 5، وتوفر بالتالي 43٪ من طاقة التكريرية الكاملة للكويت.

ومع ذلك، فإن الطاقة الانتاجية للمصفاة عند بدء تشغيلها لم تتحدد بالضبط حتى الآن، وكان نائب الرئيس التنفيذي لشركة كيبيك حاتم العوضي صرح بأن المصفاة ستعمل فقط جزئيا في يونيو 2020 ولم يحدد تاريخا رسميا لموعد تشغيل المصفاة بالكامل. ومن غير المرجح أن يبدأ التشغيل التجاري بالكامل قبل عام 2022، وفقا لمصادر صناعية مطلعة، مع توقع تقدم بطيء في مراحل التشغيل النهائية للمشروع.

#### الدعم الاقتصادي

وانتهت مجلة «ميد» الى القول بانه ستكون هناك إمكانية كبيرة امام الكويت لتعزيز حصتها في الاسواق الاميركية والأوروبية مع ارتفاع الصادرات، ما من شأنه تعزيز الإيرادات، وحتى لو استغرق الأمر وقتا طويلا لزيادة انتاج مصفاة الزور، فإن حقيقة أن كلا من مشروعي الوقود النظيف ومصفاة الزور سيبدآن العمل في نفس العام قد تحدث فرقا كبيرا في الاقتصاد الكويتي.